الحركات الانفصالية في إقليم سينجيانج: دراسة الصين تجاه مسلمي الإيغور

د. غزلان محمود عبد العزيز *

مُستخلص

تعتبر الصين من دول العالم التي يتميز نسيجها الوطني بالتعدد العرقي والإثني وكفالة حرية الاعتناق الديني والذي يتم حمايته من خلال الدستور الذي يضمن "للمواطنين الصينيين التمتع بحرية الاعتقاد الديني"، و"لايجوز لأي جهاز رسمي أو جماعة أو فرد إجبار المواطنين على اعتناق دين معين أو عدمه ولا يجوز ظلم المؤمنين بالأديان أو غير المؤمنين من المواطنين"، و"تحمي الدولة النشاطات الدينية"،"ويحظر على أي فرد استخدام الدين في ممارسة نشاطات مخلة بالنظام العام ومضرة لسلامة المواطنين ومخربة للنظام التعليمي الوطني" و"أن الجماعات الدينية والشئون الدينية لاتخضع لسيطرة أجنبية"

على الرغم من هذه الحماية التي يكفلها الدستور الصيني لكل هذه الحريات، غير أن الصين شهدت في الآونة الأخيرة عدد من الاضطرابات العرقية بين جماعة الإيغور المسلمين –ذوي الأصل التركي– وعرق الهان من الصينيين من جانب، وبين جماعة الإيغور في مواجهة قوات جيش التحرير الوطني من جانب أخر.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الورقة البحثية لتحاول تحليل أهم الأسباب التي دفعت بجماعة الإيغور إلى انتهاج أعمال عنف في البلاد كان من شأنها تهديد الأمن المجتمعي الصيني، والتعرف على السياسات العرقية التي تنتهجها الصين.

كلمات مفتاحية : الحركات الانفصالية – جماعات الايغور– اقليم كركستان الشرقية

مقدمـــة :

* مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة 6 أكتوبر، مصر.

تعتبر الحركات الإنفصالية أحد أهم وأخطر المشكلات التي تواجهها دول عالم اليوم، ففي الوقت الذي تسعى فيه مختلف الدول إلى الوحدة الإقتصادية والسعي وراء انشاء التكتلات الإقليمية القائمة على أسس المصالح المشتركة والتجارة الحرة، نجد –في خط موازٍ لها– ظهور الحركات المنادية بالإنفصال عن الدول لأسباب شتى: قد تكون سياسية، عرقية، أو دينية. وكان من أبرز هذه الحركات: نموذج انفصال كوسوفو والذي أثار شهية حالات مماثلة في أنحاء مختلفة تجددت آمالها في السعي نحو الإنفصال، ونموذج جنوب السودان، بالإضافة إلى نماذج أخرى كما في أقاليم: كتالونيا في إسبانيا، اسكتلندا في المملكة المتحدة، كيبك في كندا، فضلاً عن جبهة البوليساريو في المغرب، وغيرها.

وتكمن خطورة هذه الحركات في أنها قد تلجأ إلى أعمال عنيفة وتمردات تهدد الأمن القومي للدولة، كما تساعد في تدمير الاقتصاد القومي، وقد تتصاعد هذه التوترات لتصل إلى أعمال إنفصال لإقليم عن الدولة مما يهدد وحدتها. أضف إلى هذه المخاطر، فإن مخاطر طلب الانفصال عن الدولة قد تنتقل إلى الدول المجاورة بإعتباره خطوة مشجعة للحركات الإنفصالية في عدة دول أخرى، مما يشير إلى بروز حدود جديدة لدول قائمة على الهويات والنزعات العرقية، مما قد يترتب عليه وجود حالة من عدم الاستقرار في النظام الدولي ككل.

هذا، ولم تكن آسيا بمعزل عن هذا النوع من المشكلات والتهديدات خاصةً منذ إعتلاء جورباتشوف سدة الحكم عام 1985 في الاتحاد السوفيتي –سابقاً– حيث ساهم مجيئه في تغذية النزعات القومية في عدد من الجمهوريات السوفيتية الاسلامية الواقعة في أواسط آسيا: أوزبكستان– قيرغزستان– طاجيكستان– تركمنستان– وأذربيجان، إلى أن وصل الأمر إلى حد تفكك الاتحاد السوفيتي –نفسه– في نهاية عام 1991.

وقد نشطت هذه التيارات الاسلامية المنادية بالإنفصال في عدد من المناطق الواقعة في غرب الصين والمتاخمة للجمهوريات الاسلامية السوفيتية –السابق الإشارة إليها– في محاولة منها لنيل الاستقلال عن حكومة بكين. وكان من بين هذه الحركات: الحركات الإيغورية Uyghur في إقليم تركستان الشرقية المعروفة بإقليم "سينجيانج" الصيني المتميز بالتنوع العرقي بين عرقي "الهان" Han و"هوي" Hui.

حيث شهدت الصين في الآونة الأخيرة عدد من أعمال العنف والتوترات –التي وصفتها بكين في وقت لاحق بالأعمال الإرهابية– في مختلف الأقاليم، بالإضافة إلى نشوب

المواجهات المسلحة بين جماعة الإيغور وجماعة "الهان" من جانب، وجماعة الإيغور وقوات الجيش من جانب أخر.

إشكالية الدراسة:

من منطلق إعتبار الدولة هي العنصر الأساسي في التعامل مع المشكلات الدولية، والدولة لاتزال الفاعل المهيمن في العلاقات الدولية، وتتمتع بالدور المحوري في منح المواطن الشعور بالأمن والأمان، وبالتالي لا يمكن إغفال الدور الأساسي الذي تلعبه الدولة في موضوعات الأمن وقدرتها على احتواء أي من أعمال العنف الصادرة من قبل الجماعات العرقية المتباينة. بمعنى أن العلاقة بين تحقيق الأمن الانساني –الذي هو أحد أهم مهام الدولة ازاء مواطنيها– وأعمال العنف التي قد تصدر من جماعة عرقية أو إثنية معينة إنما هي علاقة وطيدة. وأن الدولة بسياسات حكوماتها إزاء عرقياتها المتباينة تستطيع إما أن تضمن لنفسها تحقيق الأمن والاستقرار اذا ماساوت بين عرقياتها، وفي الوقت نفسه يكون من نتائج سياسات الدولة –غير العادلة– أن تجني العنف وأعمال الشغب والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى تشكيل حركات التطرف والارهاب والدعاوى نحو الحصول على الانفصال عن الدولة نفسها. بمعني وجود علاقة ارتباطية بين الحركات الانفصالية وسياسات الحكومات تجاه هذه الحركات.

وفي إطار ماشهدته الصين في الأونة الأخيرة من أعمال عنف وشغب طائفي من قبل جماعة الإيغور المسلمة التي تقطن إقليم تركستان الشرقية المعروفة اليوم "سينجيانج Xinjiang" الذي يقع في الشمال الغربي من البلاد ويتمتع بالحكم الذاتي، تأتي هذه الدراسة لتحلل مشكلة الأقلية العرقية الإيغورية في إطار عدد من السياسات التي اتبعتها الصين تجاهها. كام تناقش كيفية تناول الحكومة الصينية لدعاوى هذه الجماعة ومطالبها بالإنفصال عن الدولة الأم في إطار مفهوم الصين للقومية والأهداف القومية. وتضع الدراسة فرضية أساسية مفاداها وجود علاقة ارتباطية بين السياسات التي اتبعها الحزب الشيوعي الصيني الحاكم تجاه جماعة الإيغور، ومطالب هذه الأقليات العرقية بالإنفصال عن الدولة.

وعليه، تدور مشكلة الدراسة في البحث عن أسباب هذه التوترات وأعمال الشغب التي شهدتها البلاد، وتحليل السياسات التي اتبعتها حكومة بكين إزاء عرقياتها المتباينة مع التركيز على جماعة الإيغور.

ومن منطلق هذه الإشكالية التي تثيرها الدراسة، يأتي التساؤل الرئيسي والذي يدور حول: ماهية الأسباب والدوافع التي أدت بجماعة الإيغور للجوء إلى أعمال العنف الطائفي والمطالبة بالإنفصال عن الصين؟ يتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ماهي سمات وملامح التكوين المجتمعي للصين.
- ماهي العوامل المؤثرة في الفكر الصيني تجاه التعدد العرقي.
- ماهو موقف حكومة بكين من جماعة الإيغور. وأهم السياسات التي اتبعتها في إقليم تركستان الشرقية.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في المقام الأول على منهج دراسة الحالة **Case Study**، حيث يعتبر من أكثر المناهج الملائمة للموضوع محل البحث. فهو من أقدم المناهج الوصفية المستخدمة في العلوم الاجتماعية، والتي تركز على دراسة حالة معينة قد تكون: نظام، فرد، جماعة، مجتمع، مؤسسة، تنظيم، أو ثقافة فرعية أو عامة في مجتمع معين أو أمة. كما يركز هذا المنهج على الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها مع تناولها بالوصف الكامل والتحليل.

وينطبق هذا المنهج على الموضوع محل البحث والدراسة، حيث يساعد في فهم حالة جماعة "الإيغور" المسلمة، والتعرف على عدد من الأسباب التي انتهجها الحزب الشيوعي الصيني إزاء هذه الجماعة، وكافة العوامل التي أثرت في تشكيل العلاقة بين الإيغور وبكين، والتي ترتب عليها المطالبة بالإنفصال عن الدولة.

تقسيم الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة السابق الإشارة إليها، وللإجابة على الأسئلة المتفرعة عن هذه المشكلة، تنقسم الدراسة إلى العناصر التالية:

- إطار نظري حول مفهوم الحركات الإنفصالية وأسبابها.
- السياق الاجتماعي والتاريخي لجماعة الإيغور.
- أهمية إقليم سينجيانج بالنسبة للصين.
- سياسات الصين تجاه جماعة الإيغور.
- ملامح المعارضة الإيغورية لسياسات بكين في الإقليم.

أولاً: إطار نظري حول مفهوم الحركات الإنفصالية وأسبابها

في إطار محاولة هذه الدراسة التعرف على الحركات الإنفصالية في إقليم سينجيانج وأهم الأسباب التي أدت بجماعة الإيغور إلى المطالبة بالإنفصال عن الصين، يكون من الجدير بالذكر وضع تعريف متفق عليه للحركات الإنفصالية بصورة عامة، والتعرف على أهم الأسباب التي تدفع بالجماعات المتمايزة عرقياً، دينياً، أو سياسياً أن تطالب بالإنفصال عن الدولة.

ويمكن التعرف على هذا المفهوم من خلال بعدين: الأول يتمثل في تعريف المفهوم من الناحية السياسية، أما البعد الثاني، فيتمثل في تعريف المفهوم في اللغة العربية.

بالنسبة للمفهوم سياسياً: فتعرف الحركات الإنفصالية على أنها "الحركات التي تظهر في الدول متعددة القوميات أو الفيدرالية بسبب الشعور بالإضطهاد، والتي ترغب في حكم وطني، وتحاول تكوين سلطة تسعى للاستقلال عن الدولة الأم. وقد تلجأ الحركات في نضالها للعنف والارهاب" [1]. كما تعرف أيضاً الحركات الإنفصالية بأنها "حركات سياسية وشعبية تطالب بالإنفصال والاستقلال عن دولة أو كيان ما من أجل تكوين كيان، دولة قومية، دينية، أو عرقية، وتظهر هذه الحركات نتيجة الإحساس بالتهميش، والإهمال من طرف الجزء أو القومية التي تسيطر على تلك الدولة" [2].

هذا ويتمايز مفهوم الحركات الإنفصالية عن الحركات الاجتماعية، في أن الحركات الإجتماعية إنما تعبر عن مطلب مشترك لجماعة من الناس الذين يعملون بشيء من الاستمرار لإحداث تغيير في بعض أو كل أوجه النظام أو الوضع السياسي القائم، وذلك في ظل تبني مجموعة من الأفكار والمباديء التي توضح عدم الرضا عن الوضع القائم، وذلك في ظل تبني مجموعة من الأفكار والمباديء التي توضح عدم الرضا عن الوضع القائم وتبرر الحاجة إلى التغيير والمستقبل الأفضل مع شرح الطريق إلى العلاج أو تحقيق مايستهدفونه.

وبالتالي، يكون المطلب الأساسي لها هو التغيير وليس الانفصال، في الوقت الذي يكون فيه المطلب الأساسي للحركات الإنفصالية هو الإنفصال عن الدولة.

ويتضح مما سبقت الإشارة إليه، ضرورة توافر عناصر رئيسية حتى يطلق على التنظيم أنها حركة إنفصالية، تتمثل هذه العناصر في:

1- وجود جماعة من السكان ذات الأصل الواحد
2- تتمايز عن السكان الأصليين للبلاد (عرقياً- دينياً- قومياً)
3- تسعى إلى الإنفصال عن الدولة الأم وتكوين دولة مستقلة

4- تتخذ من شتى الأعمال مايتناسب وتحقيق هدفها في الإنفصال

أما بالنسبة لمفهوم الحركات الإنفصالية في اللغة العربية:

- مفهوم الحركات الإنفصالية في معجم المعاني تعني "حركة انفصالية أرادت المس بوحدة الوطن بالإنفصال عنه، يقودها انفصالي مسخر وراءه انفصاليون. والانفصالي هو كل من دعا إلى الإنشقاق والخروج عن الوطن الأم أو جماعة عرقية أو سياسية، أو الميل عن عقيدته أو دينه".
- مفهوم الحركات الإنفصالية في معجم الوسيط المعاصر تعني "حركة يقوم بها إقليم أو أرض أو فئة عرقية للانفصال عن بلد يحويها"

هذا، وقد تتعدد الأسباب والدوافع التي تحفز الجماعات المتمايزة نحو المطالبة بالإنفصال عن الدولة، وتكوين دولة مستقلة لهم، ومن أهم هذه الأسباب: قد تكون الأسباب دينية كما حدث في اليونان الأرثوذكسية عن الدولة العثمانية المسلمة، وفي أيرلندا حيث انفصل الكاثوليك عن البروتستانت، وفي باكستان والهند، حيث انفصل المسلمون عن الهندوس.

وقد تكون الأسباب عرقية، مثل انفصال بنجلاديش عن باكستان، وإنفصال ألبانيا عن العثمانيين، وجنوب السودان، وإنفصال إريتريا عن إثيوبيا، وتفكك دول الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا. وقد ترجع أسباب المطالبة بالإنفصال لأسباب سياسية، مثل تفكك الكونغو واستقلال تايوان عن الصين وتفكك شبه الجزيرة الكورية إلى الشمالية والجنوبية، وانفصال النمسا عن ألمانيا وموناكو عن فرنسا وسانمارينو والفاتيكان عن إيطاليا.

ثانياً: السياق الاجتماعي والتاريخي لجماعة الإيغور

يتميز المجتمع الصيني بالتنوع العرقي الذي يعقبه تنوع إثني، حيث تتكون الصين من 56 قومية، وتعتبر قومية "هان Han" أكثر القوميات الصينية تعداداً وأكبرها عدداً، تمثل حوالي 92% من إجمالي عدد السكان، وتسمى القوميات الأخرى الأقليات القومية، وتوزيعها في ثلاث مجموعات تتمثل في [3]:

- عدد 18 قومية يتجاوز عدد سكان كل منها المليون نسمة، وتشمل هذه القوميات: تشوانج وهي تعتبر أكبرهم عدداً، حيث تصل إلى 16 مليون نسمة، تليها المانتشو، الهوي، مياو، الإيغور، توجيا، منغولين، التبت، بويي، وياو، الكوريين، وباي، وهاني، ولي، والقازاق وداي.

- 17 قومية يتراوح عدد سكان كل منها بين 100 ألف نسمة إلى مليون نسمة، وتشكل: قوميات شه، ليسو، قلاو، لاهو، ودونشغيانغ، شوي، ناشي، تشيانغ، تو، شيبوه، مولاو، القيرغيز، داوور، جينغبوه سالار، ماونان.
- 20 قومية يتراوح عدد سكان كل منها بين أقل من 10 آلاف إلى 100 ألف نسمة، وتشمل: بولانغ، الطاجيك، بومي، آتشانغ، نو، أوينك، جينغ، جينوه، دآنغ، الأوزبك،، الروس، يويقو، باوآن، نبا، ألونتشون، دولونغ، التتار، ختشه، قاوشان. وتعتبر قومية لوبا هي القومية الأقل تعداداً ويبلغ عدد سكانها 2965 نسمة فقط.

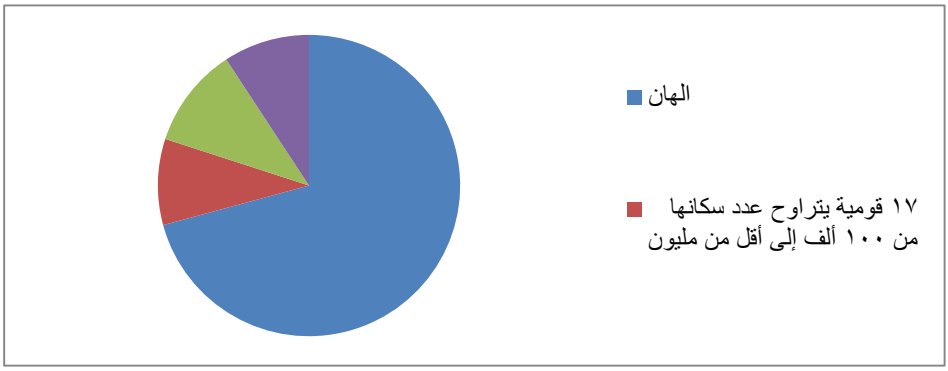

الشكل من اعداد الباحثة بالرجوع إلى البيانات السابق الإشارة إليها

وقد شهد عام 651 بداية دخول الإسلام في الصين [4]، وذلك عندما بعث ثالث الخلفاء الراشدين عثمان بن عفان رضي الله عنه، مبعوثاً إلى مدينة تشانغان "عاصمة الصين آنذاك"، حيث إلتقى المبعوث الإمبراطور الصيني، وشمله بأحوال دولة الخلافة وأحوال الإسلام وعادات المسلمين. ومن هنا كانت بداية وصول الإسلام إلى الصين من بلاد آسيا الوسطى ومن خلال التجار العرب والدبلوماسيين الذين أقاموا في أماكن مختلفة بالصين، وأطلق عليهم "المقيمون في تانغ" [5].

ومع توالي السنوات تزايد أعداد المسلمين في الصين بشكل كبير، وماتبعه من انتشار الإسلام في مختلف أنحاء الصين. ففي عهد أسرة "يوان"، والذي يقع بين عامي 1206، 1368، وهي الأسرة التي أسسها قوبلاي خان حفيد جنكيز خان، ازداد عدد مسلمي الصين بسرعة، وشهد الاسلام تطوراً سريعاً في البلاد بسبب مكانتهم الرفيعة. وفي الفترة

1368، 1644، وأثناء حكم أسرة "مينغ" شهد الإسلام في الصين تطوراً مستمراً، وزيادة في أعداد المسلمين أيضاً [6].

هذا، وقد كان من بين الجماعات التي اعتنقت الإسلام جماعة الإيغور التي كانت تعيش في منغوليا، وقد وصلوا إلى من منطقة تسمى "تركستان الشرقية" في الشمال الغربي للصين والتي أطلق عليها الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في عام 1955 إسم إقليم "سينجيانج"، وهو الإقليم الذي يقع بين منغوليا وكازخستان، وأجزائه الجنوبية تتصل مع كل من: قيرغستان، طاجكستان، أفغانستان، باكستان، والهند، وبالتالي فهو يعتبر بوابة الصين لوسط آسيا. ويعتبر هذا الإقليم أكبر وحدة إدارية في الصين ويمثل سدس إجمالي مساحة الدولة. ويضم الإقليم أكثر من (40) جماعة عرقية، وتعتبر جماعة الإيغور هي الأكبر بين هذه الجماعات، تليها جماعة الهان المسلمة الصينية، بالإضافة إلى جماعة "هوي" Hui الصينية المسلمة أيضاً.

تقدر مساحة إقليم سينجيانج بحوالي (1.65) مليون كم2، ويبلغ عدد سكانها 21.81 مليون نسمة، والمسلمون بهذا الإقليم يتجاوز عددهم 13 مليون نسمة أغلبيتهم من الإيغور الذين يشكلون 9 مليون نسمة [7]. بالإضافة إلى جماعات من: الكازاك، القرغيز، التتار، والأوزبك. اللغة المستعملة لدى الإيغور هي اللغة الإيغورية التي تنحدر من اللغة التركية ويستعملون الحروف العربية في كتابتها. وقد كان لدى الإيغور مملكة منغوليا عام 744، غير أنها تفككت مع الغزو القيرغيزيإلى قسمين: شرقي متمثل في مملكة "كانشو" Kanchow والتي تعرف اليوم بإقليم "جانسو" Gansu. أما بالنسبة للقسم الغربي وهو المعروف بإسم مملكة "كاراكوجا" Karakhoja والمعروف اليوم بإقليم Turpan أو إقليم سينجيانج [8].

هذه الجماعة من السكان أصبحوا تحت السلطة المنغولية التي سيطرت على وسط آسيا عام 1220، وفي ظل هذا الحكم المنغولي انقسمت وسط آسيا إلى تركستان الغربية المعروفة اليوم بقيرغيزستان وطاجيكستان، وتركستان الشرقية المعروف بإقليم سينجيانج، وقد نالت مملكة شرق تركستان استقلالها عن هذا الحكم المنغولي بعد ثماني سنوات من غزو امبراطورية "مانشو" وأسست تركستان الشرقية في 18 نوفمبر 1884 [9]. هذا، وتعني تركستان "أرض الترك" وهو مايعني إسلامية الإقليم.

هذا، وفي أعقاب تاريخ تأسيس إقليم تركستان الشرقية، بدأت تتأسس وتتشكل فكرة القومية الإيغورية التي كان للإسلام الدور الأكبر في تأسيسها، بل والدور المحوري في

الحفاظ على موروثهم الثقافي وعاداتهم التاريخية. فقد كان الإيغور يعتنقون عدداً من الديانات على غرار البوذية والمسيحية (النصطورية) والزرادشتية إلى حدود القرن العاشر الميلادي ثم دخلوا في الإسلام ويتوزعون اليوم على أغلبية سنية حنفية وأقلية شيعية.

وقد أثرى الإيغور التراث الثقافي الصيني بعدد من المؤلفات والكتب والموسيقى والفنون لعل أبرزها الألعاب البهلوانية التي برع فيها الصينيون.

ثالثاً: أهمية إقليم سينجيانج بالنسبة للصين

يمثل إقليم سينجيانج –ذو الحكم الذاتي– حوالي 1/6 مساحة الصين، ويبلغ عدد سكانها حوالي 1.5 من جملة سكان البلاد [10]. ويعتبر الإقليم من الأقاليم الحيوية بالنسبة للصين، حيث تتركز أهميته في أهمية استراتيجية وأخرى اقتصادية.

(1) الأهمية الاستراتيجية للإقليم:

يقع إقليم سينجيانج –تركستان الشرقية– في الشمال الغربي للصين حيث وسط آسيا، ويطلق عليه "مركز البر الآسيوأوروبي" في نقطة مركزية تبدأ من شبه جزيرة كمشتكا بالطرف الشرقي لآسيا إلى شبه جزيرة "إيبيريا" بالجبهة الغربية لأوروبا، ومن جزيرتي "سومطره وبورنيو" في الجنوب من آسيا، إلى جزيرة "سبتسبرجن" الواقعة في النهاية الشمالية لأوروبا. وهو بذلك يحتل مكانة متميزة تربط الصين وأوراسيا ودول العالم شرقه وغربه [11]. هذا الموقع الذي تميزت به تركستان الشرقية دفع الصين على مر العصور للسيطرة عليه من منطلق الدفاع عن منغوليا الداخلية التي يمثل الدفاع عنها أهمية لحماية بكين. كما ويعد السيطرة على هذا الإقليم سيطرة على طرق الاتصال الهامة بين الصين وأوراسيا والشرق الأوسط، والتي كان يمر بها مايسمى طريق الحرير القديم الذي كانت تعبره الجيوش من وسط آسيا إلى الصين، ويعتبر من أهم الطرق لنقل البضائع التجارية [12].

أما بالنسبة لمساحة الإقليم، فتبلغ حوالي (1.710.45) كيلو متر مربع، وهي بذلك تمثل 1/6 مساحة الصين التي تبلغ (9.6) مليون كم2. هذا الوضع الجغرافي والسكاني بالإضافة إلى الثروات المعدنية جعل منها مكانة هامة بالنسبة للصين خاصةً في برنامجها النووي، إذ تستخلص اليورانيوم في عدد من المعامل التي أنشأتها في هذا الإقليم [13]. أضف إلى ذلك، فإن الإقليم يعتبر مكاناً حيوياً لإجراء التجارب النووية الصينية في صحراء "تاكلا مكان" والتي تكون بعيدة عن التجمعات السكانية [14].

وترجع أيضاً أهمية الإقليم في كونه منطقة وقائية من الأخطار الخارجية. بمعنى ان الصين بسيطرتها على هذا الإقليم إنما توجد مجالاً عسكرياً محاذً لكل من: أفغانستان، باكستان، كازخستان، منغوليا، قيرغيزستان، طاجكستان، وروسيا [15].

(2) الأهمية الاقتصادية للإقليم

أما بالنسبة للأهمية الاقتصادية للإقليم، فيتميز إقليم سينجيانج بالتنوع الكبير في الموارد والثروات، ويعتبر هذا التنوع والوفرة أحد أهم الأسباب التي تدفع الصين إلى التمسك به من ضمن حدودها الجغرافية. حيث يتمتع الإقليم بالموارد المعدنية الطبيعية من اليورانيوم، الذهب، والبترول. كما يعتبر من أكبر الأقاليم المنتجة للغاز الطبيعي في الصين وثالث أكبر منتجي النفط في المنطقة. فهذا الإقليم يحتوي على مايقرب من 6 مناجم لليورانيوم، احتياطي نفطي يقدر 8.2 تريليون طن [16]. تزداد أهمية الإقليم في مجال انتاج النفط والاحتياطات الخاصة به، ويمثل أكثر مسارات العبور أهمية للنفط والغاز. بمعنى أن السيطرة على هذا الإقليم يمثل أمراً ضرورياً لأمن الصين [17].

كما ويعتبر الإقليم من أهم الأقاليم ذات الأولوية في الاستثمار لدى شركتي الصين للبتروكيماويات وشركة البترول الوطنية الصينية، حيث يمثل الإقليم بالنسبة للصين أكبر مراكز انتاج الغاز الطبيعي، وثاني أكبر مراكز إنتاج النفط.

رابعاً: سياسات الصين تجاه الإيغور

مثلت الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية التي يتمتع بها إقليم سينجيانج عاملاً مؤثراً في اهتمام الصين بهذا الإقليم، واتباع الحزب الشيوعي الحاكم عدد من السياسات تجاه الأقلية الإيغورية المسلمة فيه للسيطرة عليه. كان من بين نتاج هذه السياسات نشوب عدد من أعمال العنف الطائفي التي تطورت ووصلت إلى مطالبة جماعة الإيغور بالإنفصال عن الدولة.

ومما لاشك فيه من وجود علاقة ارتباطية بين سياسات الدولة في إدارة التعدد العرقي وأعمال العنف الطائفي التي قد تصدر من هذه العرقيات. فكلما وضعت الدولة سياسات استيعابية ونجحت في تعبئة الموارد العامة واستخدامها في حفظ الاستقرار، كلما استطاعت تجنب نشوب الصراعات وأعمال العنف الطائفي التي قد تتطور لتصل لدرجة المطالبة بالإنفصال عن الدولة الأم نفسها. وفي إطار إدارة التعددية العرقية، تتباين أساليب الدول

مابين وضع استراتيجيات إدارة التعدد العرقي، ووضع سياسات لإزالة أسباب الخلافاتت والصراعات العرقية.

وفيما يلي توضح الباحثة عدد من هذه الأساليب بصفة عامة، ثم تنتقل إلى عدد من الاستراتيجيات التي تبنتها بكين إزاء جماعة الإيغور.

(1) استراتيجية إدارة التعدد العرقي:

تتعدد الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة في إدارتها للمجتمع المتعدد عرقياً إلى [18]:

أ- استراتيجية هيمنة الدولة، والمتمثلة في بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ، وفي الوقت نفسه إقامة مايضمن حماية الأقليات. أي أن الدولة تتخذ من الاجراءات مايجعل من إمكانية قيام الجماعات العرقية بالنضال والصراع العلني العنيف أمراً لا يمكن التفكير فيه أو القيام به في الأساس. وفي إطار تحقيق استراتيجية الهيمنة، تتبع الدولة ثلاث آليات أساسية: الأولى: تتمثل في ألية اخضاع قسرية تؤكد فيها على حق الجماعة الحاكمة (الأغلبية) في تقرير مستقبل البلاد واخضاع الأقلية لهذا الحق دون تقديم أية تنازلات لهم –الأقلية-. الألية الثانية: تتمثل في عزل الجماعات العرقية إما بمنح الحكم الذاتي أو التقسيم الواقعي. الألية الثالثة: والتي تكون بالإجتناب من خلال تطويق واحتواء الصراع العرقي عن طريق عدم المواجهة المباشرة مع الجماعات.

ب- الاستراتيجية الفيدرالية أو الكميزنات العرقية. وهي تعتبر أحد الاستراتيجيات التي تستند عليها الدولة لإدارة التعدد العرقي وفض الاشتباكات التي قد تنشب بين العرقيات وبعضها البعض، أو بين العرقيات والسلطة المركزية للدولة نفسها. وذلك من خلال توزيع السلطات عن طريق تقسيم الحيز الإقليمي إلى ولايات أو مقاطعات ويتمتع كل منها بقدر مماثل من السلطة. أما بالنسبة للكميونات العرقية في إقامة أقاليم تتمتع بالسلطة وشكل من أشكال السيادة المحدودة ذات الاتصال مع الحكومة المركزية.

ت- استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقاسم السلطة. والتي تتمثل في قبول التعددية العرقية وكفالة الحقوق والحريات والهويات لكل هذه الجماعات، وتكوين مؤسسات سياسية واجتماعية معنية بشئون هذه الجماعات العرقية.

1) سياسات إزالة أسباب الخلافات والصراعات العرقية [19]:

تتباين السياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة الخلافات والصراعات التي قد تنشب بين عرقياتها المتمايزة بين أربعة سياسات، تتمثل في:

أ- سياسة الإبادة الجماعية المتمثلة في عمليات القتل المنظم لجماعة عرقية معينة أو تدمير هذه الجماعة بشكل غير مباشر من خلال القضاء على المقومات التي تسمح بإعادة نموها وتكوينها بيولوجياً واجتماعياً.

ب- سياسات النقل الاجباري للسكان، ويقصد بها نقل الجماعة العرقية من موطنها الأصلي إلى مكان أخر.

ت- سياسات منح تقرير المصير إما بالتقسيم أو الانفصال: وهي تعتبر من أكثر السياسات المتبعة لإزالة الخلافات أو الصراعات العرقية المحتدمة. وذلك من خلال منحها حق تقرير مصيرها ووضعها السياسي داخلياً وخارجياً. وتعتبر هذه السياسة من أخطر السياسات على الرغم من قانونيتها وشرعيتها، ذلك لما يترتب عليها من نقل هذه التجربة إلى الجماعات العرقية في البلاد شتى، وخلق دول مبنية على الأساس العرقي.

ث- سياسات الاندماج والاستيعاب، وتستخدم لخلق هوية وطنية جديدة مشتركة للمجتمع والدولة وصهر هذه الجماعات العرقية المتباينة في بوتقة واحدة كما في الحالة الماليزية –على سبيل المثال لا الحصر-.

هذا، أما بالنسبة لأهم الاستراتيجيات التي تبنتها بكين في إدارتها للمجتمع ذو التعدد العرقي، خاصة في إقليم سينجيانج، فمن الملاحظ وجود عوامل أثرت في الفكر الصيني ورؤية بكين لهذه الأقليات، وبالتالي كان لها أكبر الأثر في ملامح السياسات التي اتبعت إزاء الأقليات، تمثلت هذه العوامل في:

(1) فكرة الدولة الحضارية Civilization State، والتي تؤكد إمكانية استيعاب القوميات المختلفة دون إثارة مسألة تقرير المصير، وبالتالي محدودية فكرة منح الحكم الذاتي وذلك لبناء أمة قوية وقوة عظمى ترفض كافة أشكال ومطالب الانفصال [20].

(2) مباديء الماركسية اللينينية، والتي ترى أن الجماعة العرقية هي جماعة من البشر تتشارك في التاريخ، عوامل الانتاج، لغة واحدة، ثقافة واحدة، وعرف واحد [21]. وأن الحكم الذاتي القومي الممنوح للأقليات إنما يعني، أن الأقليات القومية تمنح الحكم الذاتي تحت القيادة الموحدة للدولة، ولها أن تمارسه في المناطق التي تتركز فيها هذه الأقليات. وأن الحكم الذاتي القومي إنما هو تجسيد للاحترام الكامل للدولة وضمانها لحق الأقليات القومية في إدارة شئونها الداخلية ودعمها لمباديء الوحدة والمساواة والازدهار لكافة القوميات [22].

هذا، ومن خلال هذه العوامل المؤثرة في الفكر الصيني تجاه التعدد العرقي والأقليات، تشكلت سياسات الصين في اجاهين أساسيين: تمثل الأول في وضع سياسات قمعية عنيفة Repressive Policies، والثاني في الأخذ بالسياسات الإصلاحية التنموية التي حاولت من خلالها النهوض الاقتصادي بمستوى إقليم تركستان الشرقية. وفيما يلي تتناول الباحثة هاذين الاسلوبين بالتفصيل تجاه جماعة الإيغور.

(1) السياسات العنيفة التي اتبعتها بكين تجاه جماعة الإيغور:

شهد عام 1944 اندلاع ثورة في منطقة وادي إيلي بشمال تركستان الشرقية، أعلن على أثرها قيام الجمهورية، غير أنه نتيجة للضغوط السرفيتية أضطر زعماء الثورة للدخول في مفاوضات مع حكومة الصين، أسفرت هذه المفاوضات عن تشكيل حكومة إئتلافية تضم ممثلين عن جمهورية تركستان وممثلين عن حكومة الصين منحت على أثره تركستان حكماً ذاتياً كان مقابل تنازل زعماء الثورة عن إعلان الاستقلال عن الصين مع سيطرة الحكومة المركزية للصين على الشئون العسكرية والخارجية.

غير أنه مع سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على مقاليد السلطة في البلاد عام 1949 –وحتى مجيئه إلى سدة الحكم– وقد تبنى عدد من الرؤى للتعامل مع مسألة الأقليات العرقية، يمكن تناولها من خلال الفترات الزمنية التالية [23]:

أ- في العام 1930 وفي أثناء المؤتمر الأول لعموم الصين السوفيتية صدر قرار بمنح الحق في تقرير المصير –إما بالإنفصال عن الصين أو الالتحاق بالإتحاد السوفيتي أو تشكيل منطقة حكم ذاتي داخل الصين– للمناطق ذات الأغلبية السكانية من غير الصينيين كما في منغوليا –التبت– تركستان الشرقية.

ب-إلا أن الحزب الشيوعي الصيني وعلى لسان رئيسه "ماوتسي تونج" أعلن في عام 1945 عن ضرورة المطالبة بمعاملة أفضل للأقليات، وأن هذه الأقليات لها من الحق مايمنحها تشكيل اتحاد مع الصينيين من عرق "الهان"، ولم يتطرق إلى فكرة تقرير المصير التي كان قد أعلن عنها من قبل.

ت- تغيرت بدرجة أكبر سياسات الحزب الشيوعي الحاكم تجاه الأقليات – تحديداً- جماعة الإيغور السكان الأصليين لتركستان الشرقية –سينجيانج– وأعلن في عام 1947 عن تبنيه لسياسة الحكم الذاتي المحلي داخل الصين الموحدة. ويرجع السبب وراء تغير سياسة "ماو" تجاه حق تقرير المصير ثم منح الحكم الذاتي داخل الصين الموحدة، هو محاولته كسب تعاطف وتأييد الأقليات في حربه ضد الغزو الياباني. وفي أعقاب انتهاء

التهديد الياباني، رجع "ماو" عن وعوده السابقة مستخدماً بذلك أسلوب وفكر "لينين" الذي أتخذه لكسب التأييد للثورة البلشفية بالإعلان عن منح حق تقرير المصير للمستعمرات داخل الامبراطورية الروسية دون نية الوفاء بهذه الوعود.

ث- في العام 1949 أجاز "المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني" البرنامج المشترك The Common Program Promulgated –وهو ماكان يمثل دستور مؤقت لجمهورية الصين- والذي أكد فيه على أن الحكم الذاتي الإقليمي القومي هو مبدأ وسياسة أساسية للصين. كما وضع عدداً من الحقوق للأقليات والتي جاءت في المواد: 50-51-53 [24].

ج- تم منح الحكم الذاتي للإقليم بعد مرور 6سنوات من سيطرة الحزب الشيوعي على مقاليد البلاد في عام 1955. وتأسست منطقة "سينجيانج الإيغورية ذات الحكم الذاتي القومي Xinjiang Uyghur Autonomous Region"، وكان أول مرة يطلق على تركستان الشرقية اسم سينجيانج عام 1881 في أعقاب انهيار حكم يعقوب بك في تركستان الشرقية. وسينجيانج تعني باللغة الصينية "الأرض الجديدة".

ح- في عام 1954 ومع صدور الدستور الأول لجمهورية الصين الشعبية، تم الإعلان في مادته الثالثة، أن جمهورية الصين الشعبية دولة متعددة القوميات وأن الحكم الذاتي يطبق في مناطق تمركز الأقليات القومية.

(2) <u>سياسة تهجير السكان من عرق "الهان" لسكن إقليم تركستان الشرقية</u>:

في إطار مفهوم ورؤية الحزب الشيوعي الصيني لمفهوم القومية والدولة الحضارية واعتبار أي مجموعة عرقية لا تنتيم إلى أغلبية "الهان" تصنف على أنها أقلية عرقية National Minority، وأن كافة الأقليات القومية والعرقية داخل الصين يعتبرون أعضاء في الشعب الصيني وليسوا غرباء عنه، حتى الشعوب الأجنبية التي حكمت الصين خلال فترات التاريخ يتم النظر إليهم على أنهم أقليات قومية يتمون منها الشعب الصيني. هذه الرؤية تنطلق من نظرة بكين للدولة الصينية على أنها حضارة وليست أمة، تطورت هذه الفكرة وترسخت في الفكر الثقافي الصيني وساعدت في وضع عدد من السياسات الإستيعابية Assimilation Policy [25] للهويات المحلية ومحاولة دمجها في الهوية الصينية، وهو ماعكس بصورة جلية السياسة الإمبريالية الصينية لإقليم تركستان الشرقية.

كان من بين هذه السياسات الإمبريالية التي اتبعها الحزب الشيوعي الحاكم ضد الأقليات بصفة عامة، وجماعة الإيغور من سكان تركستان الشرقية بصفة خاصة، سياسة

تهجير جماعة "الهان" لسكن مدن تركستان الشرقية وخفض نسب الإيغور فيها. وقد ساق الحزب الشيوعي عدد من المبررات والدوافع لاتباع هذه السياسة كان من بينها [26]:-

1- نتيجة لما يتمتع به الإقليم من ثروات طبيعية بكميات كبيرة، فإن عدد السكان المحليين غير كافية لاستخراج هذه الثروات وهناك احتياج لمهاجرين يساعدون في اكتشاف واستخراج هذه الثروات للاستفادة منها، بالإضافة إلى احتياج الإقليم لعدد من الفنيين المهرة من عرق "الهان" للعمل في البناء والصناعات واستصلاح الأراضي.

2- تخفيف العبء السكاني في المناطق المزدحمة ونقلهم إلى المناطق الأقل كثافة.

3- دمج الأقليات من جماعة الإيغور داخل المجتمع الصيني وثقافة الهان.

4- زيادة أعداد الصينيين من عرق "الهان" مقارنة بأعداد الإيغور ذوي الأصول التركية.

5- التأمين العسكري لمناطق الحدود من منطلق عدم التأكد الصيني من ولاء هذه الأقليات العرقية، وبالتالي يكون زيادة أعداد السكان من عرق "الهان" في الإقليم سيأمن من إمكانية مواجهة أية تهديدات ونزعات للإنفصال.

هذه الدوافع والمبررات لاتباع سياسات التهجير لعرق الهان، إنما تمثل أهدافاً دفاعية واقتصادية وسياسية للحزب الشيوعي الصيني واستيعابهم في الإقليم، كان من بين هذه الوسائل: توفير المساكن والأراضي للمهاجرين الجدد مع توفير فرص عمل لهم، ومنحهم الأولوية في التوظيف، تطوير وسائل النقل ومد خطوط السكك الحديدية داخل الإقليم.

أضف إلى ذلك، فقد أسس الحزب الشيوعي مايسمى فرق الإنتاج والبناء في إقليم سينجيانج Xinjiang Production and Construction Corps (XPCC) ويطلق عليها أيضاً (بنجتوان Bintuan) وترجع بداياتها إلى عام 1954 والتي خصصت من خلالها الحكومة أكثر من (100.000) من العسكريين لإستصلاح وزراعة المناطق الحدودية، وبالتالي تحويلهم من قوة عسكرية إلى قوة مدنية. وهي بذلك تحقق هدفين في آن واحد، هدف التواجد العسكري وتحقيق الأمن للإقليم، وهدف اقتصادي في تنميته مع إحكام السيطرة عليه [27].

هذا، وقد شكلت (البنجتوان) العنصر الثالث في السيطرة وإدارة إقليم تركستان الشرقية "سينجيانج" مع كلاً من سلطة إدارة المقاطعة وجيش التحرير الشعبي. حيث تقوم هذه الفرق بجانب عمليات الإنتاج، بتخطيط وتنفيذ عمليات تهجير الصينيين "الهان" وتوفير فرص عمل لهم، كما تقوم بتدريبهم على فنون القتال.

هذا، ولالإضافة إلى هذه السياسات القسرية التي اتبعها الحزب الشيوعي تجاه جماعة الإيغور من سكان إقليم تركستان الشرقية، فقد اتخذ –ايضاً– عدداً من الإجراءات التعسفية ضدهم خاصةً ابان فترة الثورة الثقافية (1966– 1976) والتي كان من بينها [28]:

1– اهانة العلماء والتعرض للرموز الدينية من رجال الدين مع إجبارهم على الادلاء بتصريحات تتعارض ومباديء الشريعة الإسلامية مع اعتقال العديد منهم.

2– تفتيش البيوت وجمع الكتب الدينية منها.

3– إلغاء الأعياد الاسلامية وأجازة يوم الجمعة، مع منع الأهالي من أداء سائر الشعائر الدينية.

غير أنه في أعقاب انتهاء الثورة الثقافية، وابان فترة السبعينيات والثمانينيات ودخول الصين فترة الانفتاح، فقد خفت حدة الضغوط والانتهاكات الدينية التي مورست ضد مسلمي الإيغور، وتم السماح لهم بممارسة الشعائر الدينية وإعادة بناء عدد من المساجد التي هدمت ابات الثورة الثقافية، وهو ماترتب عليه ظهور صحوة دينية في الإقليم خلال فترة التسعينيات دفعت بالسلطات الصينية إلى ممارسة سياسة التقييد للأنشطة الدينية مثل: إغلاق عدد من المساجد، الحظر على موظفي الدوائر الحكومية من ممارسة الشعائر الدينية، إغلاق اعداد كبيرة من المدارس الدينية ومدارس تحفيظ القرآن. هذه الممارسات اتبعتها الصين خشية أن يصبح الإسلام مصدراً لدعم تطلعات الإيغور في المطالبة بالإنفصال [29]. وهو ماأشارت إليه (منظمة مراقبة حقوق الانسان) في عام 2002 أن السلطات الصينية تتبنى سياسات رقابية على عادات المسلمين التركستانيين في أمورهم الحياتية [30].

(3) <u>اطلاق مسمى "الجماعات الإرهابية" على جماعات الإيغور</u>:

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 علامة فارقة في ملامح واسلوب تناول الصين لأعمال المقاومة التي صدرت عن جماعة الإيغور. فبعد أن كانت تتبنى بكين أسلوب التعتيم والكتمان على أعمال العنف الطائفي بين جماعة الإيغور والصينيين من عرق "الهان"، أصبحت وسائل الاعلام تتناول هذه الموضوعات بصراحة وعلنية أكبر من ذي قبل. واستغلت بكين الحرب العالمية على الارهاب والدعم الأمريكي للدول التي تحارب الارهاب، وأعلنت نفسها تواجه الارهاب بالمثل كما الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اتبعت اسلوب اطلاق مسمى العمليات الارهابية على أي من أعمال العنف والشغب التي قد تحدث في الإقليم [31]. وفي إطار ما ترتب على أحداث 2001، فقد أعلنت أن جماعات الإيغور

هي جماعات إرهابية لها صلات عدة مع تنظيم القاعدة، بل ويحصل أفراد مسلمين من هذه الجماعة على تدريبات عسكرية في أفغانستان. بالإضافة إلى اتباع بكين لسياسات تعسفية مع مسلمي الإيغور تمثلت في منع ممارسة أي من الشعائر الدينية كمنع الصيام في شهر رمضان وغلق المساجد [32].

أضف إلى ذلك، فقد أعادت الصين اطلاق مصطلحات جديدة على ما كانت تسميهم "القوميين الإيغوريين" Nationalists، و"مواجهة الثوريين" Counter Revolutionaries بمصطلحات جديدة كالمتطرفين الدينيين والارهابيين Religious Extremism، وذلك لإصباغ هذه الجماعات بصبغة التطرف الديني أكثر من كونها حركات قومية [33]، وهذا ما ترتب عليه مزيد من العنف والتطرف من قبل هذه الجماعات.

وفي عام 2002 أصدر المكتب الاعلامي التابع لمجلس الدولة وثيقة تعتبر من أهم الوثائق الرسمية التي تصدر عن الحكومة، وقد أطلقت على هذه الوثيقة مسمى "قوات جماعة شرق تركستان الارهابية لن تستطيع الفرار من العقاب" East Turkistan Terrorism forces cannot get away with impunity. وترجع أهمية الوثيقة لما أعلنت فيه الصين عن حجم أعمال العنف التي تواجهها في إقليم سينجيانج من قبل جماعة الإيغور، بالإضافة إلى أنها تمثل المرة الأولى التي تنشر فيها حكومة بكين اعلان رسمي عن عمليات العنف والشغب التي تواجهها، كما أن الوثيقة تحمل فيها بكين جماعة شرق تركستان المسئولية عن أعمال العنف. بالإضافة إلى احتواء الوثيقة على أكثر من 200 حادث عنف شهدته البلاد خلال فترة التسعينيات، وتعتبر الوثيقة أو مرة تطلق فيها بكين مصطلح العمليات الارهابية على عمليات عنف لم تكن تطلق عليها من قبل هذا المصطلح [34].

(4) اتباع سياسات تنموية تجاه إقليم سينجيانج:

اهتمت حكومة بكين بإستغلال الموارد الطبيعية التي يتمتع بها إقليم سينجيانج، والاستثمار في مصادر التعدين وسد الفجوة في المستوى الاقتصادي بين سكان الإقليم وغيره من المدن الشرقية الأخرى. ذلك من خلال وضع عدد من الخطط التنموية يمكن تناولها فيما يلي:

أ) اهتمت الصين بتحقيق التنمية في إقليم سينجيانج من خلال وضع عدد من المشروعات التي كان من بينها مشروع التنمية الغربي Xibu Da Kaifa والذي أعلنت عنه الحكومة في يونيو 1999 والذي يشتمل على انشاء شبكة طرق ومطارات وعدد من

أنابيب الغاز الطبيعي التي تربط الإقليم بإقليم شنغهاي، حيث تصل المسافة إلى مايقرب من 2.500 ميل. وفي إطار هذا المشروع يتم طرح عدد من فرص العمل غير أن السكان من عرق الهان هم المسيطرون عليه وهو ما يخلق مزيد من التوتر بين الهان والإيغور [35].

ب) في إطار هذه المشاريع التنموية، عمل الحزب الشيوعي الحاكم على تقديم عدد من المنح والميزات لجماعة الهان المسلمة الصينية على حساب جماعة الإيغور، تمثلت هذه الميزات في الحصول على فرص العمل وفرص الوصول إلى المناصب السياسية في الإقليم، في مقابل إهمال الحكومة لجماعة الإيغور وعدم تمكينهم من تقلد المناصب السياسية أو الاقتصادية في الإقليم من خلال وضع عدد من العراقيل والقيود عليهم لتقلد المناصب السياسية، وهو ماحفز جماعة الإيغور إلى تقديم عدد من الشكاوى وتنظيم عدد من المظاهرات داخل الإقليم [36].

هذه السياسات التي انتهجتها حكومة بكين منذ خمسينيات القرن المنصرم ازاء جماعة الإيغور والتي كانت تحاول من خلالها تحقيق أمنها الاقتصادي والثقافي على حساب جماعة الإيغور، إنما أدت إلى توليد عدد من أعمال العنف والتخريب المدني والسياسي الذي هدد من أمن الدولة نفسها. فتخوف حكومة بكين من تزايد التواجد الإيغوري في الإقليم ودفعها لانتهاج سياسة احلال عرق الهان محل عرق الإيغور هو مادفع إلى نشوب التوترات بين الهان والإيغور. فالعنف يتغذى على الانتهاكات التي تعرض لها الشعب الإيغوري، وبالتالي تحولت الشكاوى والمظاهرات من داخل الإقليم إلى أعمال شغب انتشرت في البلاد متخذة أشكال جهادية من خلال العمليات الانتحارية والقتل العشوائي للمدنيين.

ساعد على زيادة حدة التوترات وأعمال العنف في البلاد من قبل جماعة الإيغور، ماقامت به حكومة بكين من تجارب لأنشطة نووية ف يالإقليم في صحراء "تكلا مكان" في نوفمبر 1985 [37].

ووصلت حدة العنف والتطرف في البلاد إلى أحداث عام 2009 والتي راح ضحيتها أكثر من 200 شخص، بالإضافة إلى عدد من المصابين والجرحى، وكانت هذه الأحداث ماهي إلا نتاج لسياسات حكومة بكين التي تمثلت في [38]:

1) التضييق على الممارسات الدينية والثقافية لغير الهان.

2) الملاحقات الأمنية من سجن واعتقالات ومداهمات لمنازل الإيغور بصفة شبه دورية بالأخص في المدن الكبرى كأورومتشجي العاصمة، وكاشغجر.

3) تدني الأوضاع الاقتصادية لسكان الإقليم من الأتراك المسلمين رغم غنى الإقليم بالثروات، في حين يتمتع الهان بأغلب وأفضل فرص العمل. كما تستنزف ثرواته وموارده بإفراط وتوجه لداخل الصين دون عائد يذكر على مسلمي تركستان. فضلاً عن تدهور الأوضاع البيئية والصحية وانتشار الأمراض الخطيرة وتعاطي المخدرات.

4) استمرار عمليات التدمير لمساكن الإيغور والأماكن التاريخية بمدينة كاشغجر بحجة تطوير المدينة وإقامة مساكن حديثة –يقطن فيها الهان المهاجرين من داخل الصين إلى الإقليم– رغم اعتراض سكان المدينة الأتراك.

أضف إلى هذه السياسات التي اتبعها الحزب الشيوعي الصيني إزاء جماعة الإيغور، وفي إطار مواجهته لما سماه " حركات التطرف الديني والارهاب" من قبل جماعة الإيغور، فقد منحت بكين عدد من الصلاحيات الواسعة لقوات جيش التحرير الوطني ازاء أي من أعمال العنف أو التهديد التي قد تصدر من قبل جماعة الإيغور. فقد نجحت بكين في أغسطس 2009 من اصدار قانون لمواجهة أعمال الشغب والعنف والارهاب، يتكون من (7) فصول بمحتوى (38) مادة تشتمل على موضوعات متعلقة بالأحكام العامة والواجبات الرسمية والالتزامات والحقوق والضمانات والرقابة والتفتيش والمسئولية القانونية.

وكان من بين المهام الدفاعية والأمنية الممنوحة لقوات الشرطة المسلحة الشعبية بموجب هذا القانون مايلي [39]:

1- تأمين المنشأت والمؤسسات والاهداف الرئيسية للدولة

2- الدفاع عن المرافق الأساسية للدولة ومصادر المياه وشبكات الري ومرافق الطاقة الكهربائية ومراكز الاتصالات

3- الدفاع المسلح عن الجسور والطرق الرئيسية للاتصال

4- الحراسات الأمنية المشددة للسجون ومراكز الاحتجاز

5- انتشار الدوريات المسلحة والتي تكون تحت ادراة السلطة المركزية للحكومة

6- مساعدة الأجهزة الأمنية: كأجهزة أمن الدولة والاجهزة القضائية والادارية والنيابية في تنفيذ مهام الاعتقال والمطاردة والترحيل وفقاً للقواعد القانونية.

7- التعامل مع حركات التمرد والعصيان والأعمال الاجرامية العنيفة والخطيرة والهجمات الارهابية وغيرها من العمليات المتعلقة بالسلامة الاجتماعية.

8- بالإضافة إلى غيرها من المهام الأمنية المتعلقة بأمن البلاد

بموجب هذا القانون، دفعت الصين بعدد من قوات جيش التحرير الشعبي وصلت إلى 60.000 جندي في الإقليم، وهو مايعني بمعدل جندي في كل 40كم2 [40]، زاد هذا العدد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ليصل إلى 100.000 جندي في إقليم سينجيانج.

وفي إطار تطبيق حكومة بكين لهذا القانون، رصدت كلاً من منظمة مراقبة حقوق الانسان "هيومان رايتس وواتش" ومنظمة العفو الدولية في تقريرهما الصادر في 13 يناير 2011 بعنوان "عدم الوفاء بالوعود" إلى مايلي [41]:

- امتناع السلطات الصينية عن إجراء تحقيقات مستقلة عن أحداث أورومتشجي 2009/7/5 وصدور أحكام بالسجن ضد الإيغور بعد محاكمات جائرة.

- الاختفاء القسري للعشرات من مسلمي الإيغور من الرجال والصبية عقب أحداث يوليو 2009، بالإضافة لوجود آلاف النزلاء في سجون سرية غير قانونية معروفة باسم "السجون السوداء".

- تشديد التدابير الأمنية داخل الإقليم.

- التضييق على حرية التعبير عن الرأي واعتقال العديد من النشطاء الإيغور ومديري المواقع الإلكترونية، وصدور أحكام بالسجن ضدهم تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات أو السجن المؤبد بتهمة نشر مواد تضر بالأمن.

- استمرار سياسة التعليم الموجه لدعم العوية الشيوعية وتهميش الهوية الدينية والثقافية للأقلية المسلمة في الإقليم.

- واستمرار السلطات الصينية دون هوادة في سياسة استخدام اللغة الصينية بصفتها لغة التعليم الرئيسية وتهميش استخدام اللغة الإيغورية وغيرها من اللغات التركية حتى في مدارس الأقليات.

هذا، بالإضافة إلى التقارير التي أصدرتها المنظمتين في عام 2016 عن عدد من أحداث العنف والشغب التي واجهتها حكومة بكين حيث قتلت واعتقلق على أثرها عدد كبير من الإيغور لاشتراكهم في أعمال وممارسات ارهابية في البلاد [42].

هذا الاختلاف بين السياسة والتطبيق، والقمع الحكومي الوحشي والمتواصل ترتب عليه انسلاخ جماعة الإيغور من قومية الهان الذين يسعون للنأي بأنفسهم عن الإيغور

للنجاة من قمع الدولة. كما نتج عن ذلك، تحقيق نبوءة تطرف الإيغور بسبب المعاملة التمييزية ضدهم ونهجهم للسلوك المتطرف.

منذ سيطرت الصين على إقليم "شرق تركستان الاسلامية" في عام 1949 وقد كانت هناك عدد من الدعوى للانفصال عن الدولة، تمثلت هذه الدعاوى في مظاهرات طلابية أعربت عن رفضها لسياسات بكين في الإقليم. إلا أن هذه التظاهرات والتي كانت تنادي بالقومية الإيغورية والانفصال عن الدولة، أصبحت تنشب الواحدة تلو الأخرى ف يأواخر السبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي. تعالت هذه المظاهرات والمعارضات المنادية بالقومية الإيغورية ومحاولة الانفصال عن دولة الصين في مطلع الثمانينيات على يد تنظيم Eastern Turkistan Prairie Fire Party وكان للطلاب الدور الأكبر في قيادة هذه التظاهرات في مارس 1980، ونوفمبر وديسمبر 1085 وديسمبر 1988 [43].

مع بداية التسعينات تعالت المعارضة الإيغورية لسياسات بكين في إقليم سينجيانج، واسمت بأنها أصبحت أكثر حدة وتنظيماً. ففي أبريل 1990 قام عدد من المصلين بالنظاهر منتقضين سياسا الحزب الشيوعي في الإقليم وماقامت به الحكومة من تجارب نووية داخل أراضي الإقليم، بالإضافة إلى تصدير ثروات الإقليم إلى خارجه.

غير أن هذه الانتقادات التي عبر عنها الإيغور في شكل تظاهرات، قد تطورت لتأخذ شكل الأنشطة الداعية إلى الجهاد من أجل طرد مسلمي الهان من الإقليم والدعوة إلى تأسيس ما يسمى "دولة تركستان الشرقية" East Turkistan State، وهو مادفع في المقابل حكومة بكين بعدد من وحدات الجيش والدفاع وعدد من قوات جيش التحرير الوطني PLA لقمع هذه التظاهرات في غرب الإقليم خلال أبريل 1995، وفي إقليم Khotan يوليو 1995، وعدد أخر من الصراعات التي شهدها إقليم Aksu خلال الفترة من فبراير إلى أبريل 1996.

هذا، وقد شهدت الأعوام التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أعمال اضطرابات وعنف على نطاق واسع، فخلال أولومبيات بكين 2008، حدث اضطرابات بين جماعات الإيغور ورجال الشرطة، أطلقت على أثرها الصين مصطلح الارهاب على هذه الجماعات. كما شهدت البلاد أيضاً أعمال عنف كبيرة في يوليو 2009 تمثلت في إلقاء القنابل وأعمال التخريب، غير أن المتحدثة بإسم جماعة الإيغور "ربيعة قادر" قد نفت مسئولية الجماعة عن مثل هذه الأعمال التخريبية [44].

وفي 5 يوليو 2009 اشتعلت اضطرابات عرقية في "أورومتشجي" عاصمة إقليم سينجيانج بين الإيغور وقومية الهان، أسفرت عن مقتل أكثر من 200 شخص، وأكثر من 816 جريح ومصاب. وقد اضرمت النيران في عشر حافلات وقلب عدد من السيارات الخاصة. اعتقلت الشرطة على أثر ذلك 1434 مشتبهاً بهم، بينهم 1379 رجلاً و55 امرأة، ثم عقب ذلك أن قطعت الشرطة اتصالات الانترنت في بعض مناطق أورومتشجي من أجل منع الاضطرابات من التوسع وتفادي انتشار أعمال العنف [45].

شهدت الأعوام التي تلت هذا الحدث مزيد من عمليات العنف والاضطرابات التي كان من بينها:

أحداث العنف التي شهدها الإقليم عام 2011 [46]:

7/30 مقتل 7 أشخاص وإصابة 28 في هجوم بالسكاكين على سوق ليلي.

7/31 مقتل ثلاث أشخاص بينهم شرطي في إنفجار قنبلة في كاشغجر.

8/1 هجوم على مطعم وإحراقه ومقتل صاحبه وعامل وإصابة أربعة أشخاص في كاشغجر. بالإضافة إلى مقتل 20 من الإيغور في مواجهات مع الشرطة على خلفية محاولة بعض الإيغور اختطاف شرطيين لمبادلتهم بأفراد معتقلين من عائلاتهم، وقد قتل 14 بالضرب حتى الموت و6 بالرصاص أثناء احتجاجهم على اعتقال ذويهم وذلك في "خوتن" جنوب تركستان. وحادث هجوم تجمعات من الهان على الإيغور في كاشغجر وخوتن وتحطيم محلاتهم وحدوث تراشق بالحجارة بين الطرفين، وتدخلت الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع لوقف الاشتباكات وارسال وحدات مكافحة الارهاب (فهود الثلوج) إلى كاشجغر وخوتن لمواجهة ما أسمته التطرف والارهاب.

كما شهد العام 2014 هجوم بإستخدام سكين في محطة قطار "كونمينغ"، وحادث هجوم في منجم فحم بمدينة "اكسو"" عام 2015، وحادث تفجير سيارة أمام السفارة الصينية في قيرغيزستان.

هذه الاضطرابات وأعمال العنف التي شهداتها البلاد كانت نتاج سياسات التعسف والعنف التي اتبعها الحزب الشيوعي الصيني الحاكم تجاه جماعة الإيغور، بالإضافة إلى أن هذه السياسات أفرزت ظهور حركات المقاومة والمنظمات التركستانية الداعية والمطالبة بالإنفصال.

ويمكن تقسيم هذه الحركات إلى نوعين:

<u>الأول:</u> الحركات ذات التوجه الاسلامي

الثاني: الحركات ذات التوجه القومي العلماني

وعلى الرغم من اختلاف هذه الحركات حول أساليب المقاومة والرفض للوجود والهيمنة الصينية على إقليم تركستان الشرقية، إلا أن كلاً منهما يواجه عدد من المشكلات والتحديات في سبيل تحقيق هدفهم في الانفصال. ومن أهم هذه المشكلات [47]:

1- غياب زعامة قوية تنجح في تجميع الحركات التركستانية حولها. كما في حالة "الدالاي لما" في إقليم التبت.

2- ضعف وسائل اتصال هذه الجماعات والحركات بوسائل الاعلام العربية والاسلامية لتعريفها بالقضية وتحدياتها.

3- محدودية الموارد المادية والاقتصادية لهذه الحركات الاسلامية

الخاتمة:

هناك علاقة ارتباطية بين السياسات العرقية للدول وأعمال العنف والتطرف التي قد تشهدها هذه البلاد والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى مطالبة عرقياتها المتباينة بالإنفصال عن الدولة الأم. ومن منطلق هذه العلاقة الارتباطية اتضح أن السياسات التعسفية والقسرية التي اتبعها الحزب الشيوعي الصيني الحاكم تجاه جماعة الإيغور ذات الأصول التركية المسلمة منذ وصول هذا الحزب إلى سدة الحكم في البلاد، وقد اتبع عدداً من السياسات ذات التوجهات الإمبريالية تجاه جماعة الإيغور، انها سياسات غير متوازنة ترتب عليها اعمال عنف وشغب وصلت في النهاية إلى مطالبة جماعة الإيغور بالإنفصال عن حكومة بكين.

فقد اتبع الحزب الشيوعي تجاه جماعة الإيغور سياسات عنيفة بدأها بوعد منح حق تقرير المصير للإيغور، ثم منحهم حقوق متساوية مع عرق الهان، وأنهاها برفض فكرة منح حق تقرير المصير ومنحهم حكماً ذاتياً داخل الأراضي الصينية من منطلق الإيمان بفكرة الدولة الحضارية أو المة الحضارية التي تستطيع دمج واستيعاب كافة العرقيات المتباينة على أراضيها.

وقد كان للأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لإقليم سينجيانج الدور الأكبر في اهتمام بكين به ورفضها فكرة انفصاله عنها. فموقع الإقليم في الشمال الغربي للبلاد واعتباره بوابة الصين الغربية لدول وسط آسيا، وتمتعه بثروات طبيعية كبيرة تتركز في الحديد والفحم والغاز، بالإضافة إلى نجاح الدولة في استخلاص اليورانيوم لإجراء التجارب النووية، كان لهما أكبر الأثر في تمسك حكومة بكين بالإقليم.

ترتب على السياسات التعسفية وغير المتوازنة التي اتبعها الحزب الشيوعي الحاكم تجاه عرقياته المتباينة عدداً من أعمال العنف والاضطرابات العرقية بين جماعة الإيغور، وعرق الهان، وهو مايمثل تهديداً للأمن القومي للبلاد. فإتباع سياسات متوازنة ومتساوية بين العرقيات المتباينة، مع عدم تفضيل عرق على أخر، إنما يجنب البلاد مخاطر الاضطرابات العرقية والتي قد تتطور إلى تهديد وحدة الدولة من خلال المطالبة بالإنفصال عنها.

ومن أهم الخطوات المقترحة لإحتواء هذه الأزمة، هو العمل على احترام العادات والتقاليد الدينية لجماعة الإيغور، تشجيع التعليم باللغة الإيغورية فضلاً عن إمكانية استخدامها في الأماكن العامة. التخلي عن سياسات الاضطهاد المتبعة ضد الإيغور المعتدلين الذين لم ينخرطوا بعد في السلك الجهادي، وتعزيز التضامن بين مختلف القوميات الصينية والذي يعتبر المهمة الولى للحكومة، فحب الوطن وحماية الدولة تعتبر أولى واجبات المواطن الصينى.

هوامش الدراسة

[1] اسماعيل عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، مؤسسة كتب عربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 166.

[2] كرم سعيد، التحركات الانفصالية فى العالم: نموذج كتالونيا، السياسة الدولية، العدد 203، ديسمبر 2015، على الرابط التالي:

http://www.siyassa.org.eg/newscontent/3/112/7637

[3] Lai Hongyi, The evolution of China's Ethnic policies, EAI Background brief, no.440, 2009, p4.

[4] Encyclopedia Britannica

[5] جريدة الشرق الأوسط، العدد 11221، 18 أغسطس 2009.

[6] Encyclopedia Britannica

[7] Ibid.

[8] Abanti Bhattacharya, Conceptualizing Uyghur Separatism in Chinese Nationalism, strategic analysis, Vol.27, No.3, September 2003, pp 357-381, p360.

[9] Ibid, p361.

[10] Murry Scot Tanner, James Bellacqua (editors), China's Response to Terrorism, report sponsored by the U.S.-China Economic and security Review Commission, June 2016, p12.

[11] أحمد عبد الحافظ، جمهورية الصين الشعبية، في محمد السيد سليم، رجاء إبراهيم سليم (محرران)، الأطلس الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص ص 280-281.

أنظر أيضا: عز الدين أحمد الورداني، تركستان الشرقية والصين: صراع حضارتين، مركز الحضارة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2009، ص 149.

[12] جلال السعيد الحفناوي، طريق الحرير القديم، في محمد السيد سليم، جابر سعيد عوض، نورهان الشيخ (محررون)، طريق الحرير الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001، ص 23.

[13] عز الدين أحمد الورداني، مرجع سابق، ص 153.

[14] Yoram Evron, China's Anti terrorism policy, strategic assessment, Vol.10, No.3, December 2007, pp76-83, p76.

[15]Murry Scot Tanner, James Bellacqua (editors), Op.Cit., p16.

[16] Ibid, p14.

[17] China; Situation of Ughurs, UNHCR, April 2016, p19.

[18] محمود أبو العينين، حق تقرير المصير مع دراسة لقضيتي اريتريا والصحراء الغربية، راسالة دكتوراه غير منشورة في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 1987، صص، 48-50.

[19] وفاء لطفي حسين، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية: دراسة للأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق، المكتبة المصرية، القاهرة، 2010، صص، 48-50.

[20]Abanti Bhattachary, Op.Cit., pp. 371.

[21] Ibid, p2.

[22] عز الدين أحمد الورداني، مرجع سابق، ص 173.

[23] المرجع السابق، ص ص 168، 169.

[24] Lai Hongyi, The Evolution of China's Ethnic Policies, EAI background brief, No.1079, 2015, p5.

[25]Abanti Bhattachary, Op.Cit., p363.

[26] عز الدين أحمد الورداني، مرجع سابق، ص ص، 189-191.

[27]Abanti Bhattachary, Op.Cit.p, 367.

[28] عز الدين أحمد الورداني، مرجع سابق، ص ص، 238-239.

[29] International Religious Freedom Report 2002; China includes Hong Kong and Macau, at www.state.gov/drl/rls/2002/13870.htm

[30] www.hrw.org

[31] Murry Scot Tanner, James Bellacqua (editors), Op.Cit, p24.

[32]Abanti Bhattachary, Op.Cit.p371.

[33] BBC News, 30 April 2014.

[34]Murry Scot Tanner, James Bellacqua (editors), Op.Ci., p25.

[35]Abanti Bhattachary, Op.Cit.p369.

[36] Michael Clarke, China's War on Terrorism in Xinjiang: Human Security and causes of violent Uighur Separatism, Griffith Asia Institute, Australia, 2007, p12.
[37] Murry Scot Tanner, James Bellacqua (editors), Op.Ci., p7.
[38] أخبار عالمية عن تركستان الشرقية، على الرابط التالي: www.turkistanweb.com/?p=2300
[39] China; Situation of Uyghurs, UNHCR, April 2016, p50.
[40] Ibid, p48.
[41] أخبار عالمية عن تركستان الشرقية، على الرابط التالي: www.turkistanweb.com/?p=2300
[42] Human Rights Watch, 27 January 2016.
[43]Michael Clarke, Op.Cit., p14.
[44] Millward. James, China's two problems with the Uyghurs, Los Angeles Review of Books, 28 May 2014, at, lareviewofbooks.org/essay/Chinas-two-problems-Uyghurs 28 May 2014
[45] BBC News, 30 April 2014.
[46] أخبار عالمية عن تركستان الشرقية، على الرابط التالي: www.turkistanweb.com/?p=2300
[47] عز الدين أحمد الورداني، مرجع سابق، ص 308.